



البورصة، تستهل تعاملات 2024 بأداء إيجابي ومحفزات جديدة (أحمد علي)

875 مليون دينار مكاسب السوق في أول أسبوع من العام الجديد

5 عوامل تدعم نشاط «البورصة» الإيجابي مع بداية 2024

- 2,3% مكاسب مؤشر السوق الأول.. و1,9% للسوق الرئيسي و2,2% لمؤشر السوق العام
- 155 مليون دينار سيولة استقبلتها «البورصة» خلال 3 جلسات.. بمتوسط يومي 43 مليوناً

شريف حمدي

المركية حول العالم، ما يدعم أداء أسواق المال وينأى بها عن التراجعات التي كانت تشهدها جراء تكرار رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم. 4 - استمرار تداول أسهم بأسعار مشجعة على الشراء بعد التراجعات اللافتة في أسعارها خاصة فترات التوسع في البيع التي شهدتها البورصة العام الماضي، ما يشير إلى وجود فرص استثمارية تشجع على استكمال الزخم الشرائي خلال الجلسات المقبلة. 5 - حالة الثقة التي باتت تعدم أرجاء سوق الأسهم الكويتي، وهو ما يظهره مستويات السيولة المتدفقة بشكل يومي وهي في تزايد ملحوظ، خاصة أن الجهات القائمة تعمل دوماً على زيادة معدلات السيولة وكان آخر الجهود في هذا الإطار تدشين «فتك» من قبل هيئة أسواق المال بهدف تطوير التقنيات المالية ودعم الشمول المالي. وعلى أثر هذا النشاط الإيجابي، حققت القيمة السوقية مكاسب بنسبة 2,2% بإضافة 875 مليون دينار للمكاسب التي أنهت بها 2023، ليصل إجمالي القيمة إلى 41,13 مليار دينار ارتفاعاً من 40,26 مليار دينار بنهاية العام المنقضي. واستقبلت البورصة في جلسات الأسبوع

الأول التي بدأت الثلاثاء 155 مليون دينار بمتوسط يومي 51,6 مليون دينار مقابل 43 مليون دينار كمتوسط يومي خلال تعاملات العام الماضي، وكان لافتاً تركيز السيولة على الأسهم القيادية وخاصة البنكية. 2024 الذي اقتصر على 3 جلسات على ارتفاع في أداء المؤشرات، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 2,3% بمكاسب 172 نقطة ليصل إلى 7646 نقطة، مقابل 7477 نقطة الأسبوع الأخير من العام الفائت، كما حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً بنسبة 1,9% بمكاسب 94 نقطة ليصل إلى 5663 نقطة ارتفاعاً من 5569 نقطة، وارتفع المؤشر العام بنسبة 2,2% بمكاسب 148 نقطة ليصل إلى 6965 نقطة مقابل 6817 نقطة الأسبوع الماضي. وفي سياق آخر، تجاوزت قيمة ملكيات الأجانب بالسوق الأول 5 مليارات دينار من خلال استمرار الشراء الذي استهدف وفقاً لبيانات البورصة بتاريخ 3 يناير الجاري 17 سهماً من أصل 31 سهماً، وذلك مقابل تقليص النسب في أسهم 4 شركات فقط، مع الحفاظ على ذات النسب التي أنهى بها الأجانب العام الماضي في 10 شركات.

محفزات إيجابية كبيرة، استهلكت بورصة الكويت العام الجديد بمكاسب جماعية على مستوى مؤشرات كافة بنهاية الأسبوع الأول الذي اقتصر على 3 جلسات، حيث استقبلت البورصة العام بإقبال شرائي لافت على العديد من الأسهم القيادية وخاصة البنكية.. وإبرز المحفزات لسوق الأسهم الكويتي التي يعول عليها الكثيرون خلال الفترة المقبلة ما يلي: 1 - إقبال المتعاملين سواء المحليون أو الأجانب على شراء الأسهم وسط توقعات إيجابية بشأن التوزيعات النقدية في ضوء ما سبق الكشف عنه لفترة الأشهر الـ9 الأولى من 2023. 2 - استقرار سعر برميل النفط الكويتي أعلى من السعر التقديري بالموازنة العامة، وفقاً لما نشرته «الانباء» بعد الأربعة الماضية حسب مصادرها، أن السعر التقديري لبرميل النفط الكويتي عند 70 دولاراً للبرميل عن ميزانية السنة المالية المقبلة 2025/2024 والتي تبدأ في أول أبريل المقبل. 3 - حالة التفاؤل التي تعم الأسواق العالمية في ظل التوقعات بتخفيض الفائدة بالبنوك

خلال عام 2023 وفقاً لبيانات «ميد بروجكس»

ترسيات المشاريع بالشرق الأوسط تحطم الرقم القياسي بـ 254 مليار دولار

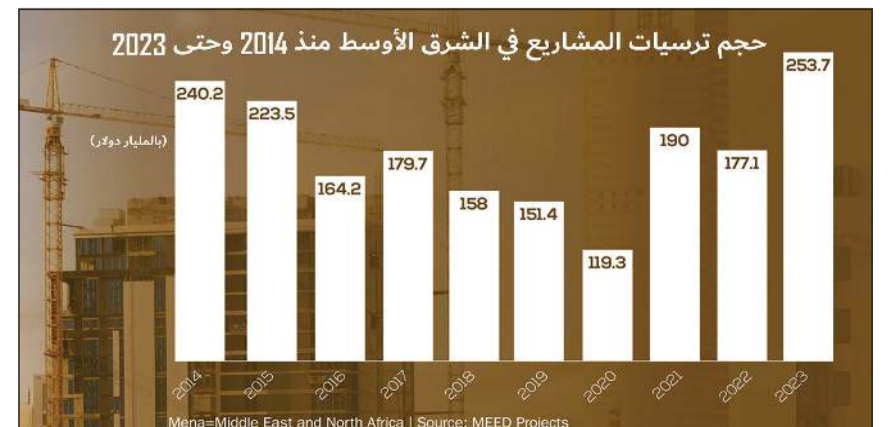
الترسيات القياسية خلال العام الماضي رغم تراجع أسعار النفط إلى مستوى 80 دولاراً للبرميل.. إنجاز استثنائي غير مسبوق



محمود عيسى

للطاقة، وفي الإمارات، أدى انتعاش مماثل في نشاط البناء إلى جانب الاستثمار المتجدد في الترسيات. وجاءت قطر في المرتبة الثانية من بين الأسواق الأكثر نشاطاً بقرود بقيمة 19 مليار دولار، ومن حيث الصناعة، كان من المجالات الأكثر ازدهاراً قطاع الإنشاءات وقطاع الغاز اللذين حصلا على 69 مليار دولار و51 مليار دولار من الترسيات على التوالي. وشكلت مشاريع النقل 33 مليار دولار أخرى من حيث القيمة بإجمالي 103 مليارات دولار في قطاعات الإنشاء والتشييد، في حين أن 21 مليار دولار أخرى من ترسيات عقود النفط و16 مليار دولار من ترسيات عقود مشاريع الكيماويات ليبلغ الإجمالي 87 مليار دولار في قطاعات النفط والغاز والكيماويات بأكملها. وشكلت مشاريع الطاقة والمياه ترسيات إضافية بقيمة 57 مليار دولار، إلى جانب مشاريع صناعية أخرى بقيمة 7 مليارات دولار. كما ارتفعت قيمة الترسيات لعام 2023 بشكل يتجاوز متوسط قيمة الترسيات السنوية في السنوات الخمس الماضية، والتي بلغت 159 مليار دولار، ومتوسط قيمة الترسيات السنوية للفترة بين عامي 2014 و2022 والذي بلغ 178 مليار دولار.

نكرت مجلة «ميد» أن سوق المشاريع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحطم الرقم القياسي المسجل في عام 2014، وذلك من خلال ترسية ما مجموعه 254 مليار دولار من العقود خلال عام 2023، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن «ميد بروجكس» التي تتعقب نشاط المشاريع الإقليمية. وكانت القيمة القياسية السابقة للمشاريع التي تمت ترسياتها في عام واحد 240 مليار دولار قد سجلت في عام 2014، عندما دفعت عوامل الاقتصاد الكلي العالمية أسعار خام برنت لما فوق 100 دولار للبرميل، واعتبرت المجلة تجاوز هذه القيمة من الترسيات في عام 2023 في حين تحوم أسعار خام برنت حول 80 دولاراً، إنجاز استثنائي غير مسبوق. ويعزى هذا النشاط المتزايد إلى المستويات غير العادية لترسية العقود في كل من أسواق المشاريع في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتي شهدت ترسية 92 مليار دولار و78 مليار دولار على التوالي، وإجمالي 170 مليار دولار للسوقين. فقد شهدت المملكة العربية السعودية طفرة في أعمال المشاريع في إطار برنامج المشاريع العملاقة لرؤية المملكة 2030، فضلاً عن الاستثمار المستمر في البنية التحتية



بلغت 15,8 مرة بنهاية العام الماضي.. وتقييمات معظم الأسهم القيادية في «البورصة» بدأت في الانخفاض لمستويات مناسبة وتنافسية

مكررات ربحية السوق الأول فرصة جاذبة للاستثمار

الدفترية فلا يزال مناسباً عند 1,93 مرة. ويعتبر سهم مجموعة زين للاتصالات من الأسهم التي تتمتع بتقييمات مناسبة وعائد نقدي مرتفع من التوزيعات النقدية، حيث بلغ مكرر ربحية السهم 9,9 مرات ومضاعف السعر إلى القيمة الدفترية 1,73، بينما العائد النقدي سجل 7,04% متخطياً معدل السوق الأول الذي بلغ عائدته النقدي 2,97%.

الأسهم في بورصة الكويت، وهو بيت التمويل الكويتي (بيتك) والذي بلغت قيمته الرأسمالية السوقية 10,75 مليارات دينار، ما يعادل 26,5% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، حيث جاء هذا التحسن بعد دمج «الأهلي المتحد - البحرين». وأصبح «بيتك» يمتلك مكرر ربحية متوسط عند 17,7 مرة، مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية، والتي تعكس بشكل أفضل تقييمات قطاع البنوك، فقد سجلت 2,04 مرة، بالمقارنة مع مضاعف سعر إلى القيمة الدفترية للسوق الأول عند 1,66 مرة. أما بنك الكويت الوطني ثاني أكبر بنك من حيث القيمة السوقية والتي بلغت 7,23 مليارات دينار، وبعد الانخفاض في سعر السهم خلال الفترة الأخيرة، فقد تحسن مكرر ربحيته ليصل إلى 12,7 مرة، أما مضاعف السعر إلى القيمة

مليار دينار في الفترة المقابلة من عام 2022. وأيضاً يتزامن ذلك مع انخفاض أسعار معظم أسهم السوق الأول منذ بداية العام الماضي وعن أعلى مستوياتها المسجلة سابقاً، حيث خسرت القيمة الرأسمالية السوقية لأسهم السوق الأول حوالي 3 مليارات دينار خلال عام 2023، لتسجل 32,2 مليار دينار كما في 24 ديسمبر 2023 أي ما يعادل خسارة نسبتها 8%. وفي ضوء هذه المؤشرات، فقد تحسنت مكررات ربحية معظم أسهم السوق الأول، حيث تتراوح بين 7,4 مرات للشركة الكويتية للاستثمار، و35,2 مرة لبنك بوبيان، وذلك ضمن فئة الأسهم ذات التقييمات المناسبة، أما بعض الأسهم فلا تزال تقييماتها مرتفعة نسبياً وقد تحسنت في المستقبل نتيجة التوقعات بأداء مالي جيد. وقد تحسن مكرر ربحية أكبر

المحلل المالي يبدو أن تقييمات معظم أسهم الشركات المدرجة في السوق الأول ببورصة الكويت قد بدأت في الانخفاض لمستويات مناسبة وتنافسية، حيث سجل معدل مكرر الربحية للسوق الأول 15,8 مرة بنهاية العام الماضي، بعد أن كانت وصلت إلى حدود 22 مرة بنهاية عام 2022، وهو ما يشكل فرص استثمارية جيدة وجاذبة لهذه النوعية من الأسهم. ويأتي هذا الانخفاض لمكررات الربحية الخاصة بأسهم شركات السوق الأول بعد الأداء المالي الجيد الذي تمثل في النمو القوي لصافي الأرباح المجمعة لهذه الشركات، حيث استمرت معدلات النمو متسارعة وبنسبة 33% خلال أول 9 أشهر من 2023، لتسجل صافي أرباح بلغت 1,54 مليار دينار، بالمقارنة مع 1,16

كيف خسرت «أبل» 130 مليار دولار من قيمتها السوقية في 3 جلسات؟



أدت المخاوف المتزايدة بشأن مبيعات «آيفون»، إلى خفض تصنيف شركة «أبل» للمرة الثانية هذا الأسبوع، مما عزز النهج الحذر الذي يتبعه المحللون. وخفض هارث كومار، من بايبر ساندلر وشركاه، تصنيفه لشركة «أبل»، أمس، مشيراً إلى ضعف القيمة الكلية في الصين والتي من شأنها أن تقلل الطلب على أجهزة «آيفون». وقال كومار في مذكرة «نحن قلقون بشأن مخزونات الهواتف»، وخفض توصيته لشركة «أبل» إلى الحياد من الوزن الزائد بعد أن أبدى وجهة نظر صعودية منذ مارس 2020، وقال «لقد بلغت معدلات النمو ذروتها بالنسبة لمبيعات الوحدات».

ويأتي تخفيض تصنيف كومار في أعقاب تحرك أكثر هبوطية من قبل أقرانهم في باركليز بي إل سي، حيث قام المحللون بقيادة نيم لونج بخفض تصنيفهم إلى أقل من الوزن يوم الثلاثاء. ومع حلول عام 2024، كانت شركة «أبل» بالفعل من أسهم التكنولوجيا الكبيرة مع أقل عدد من التوصيات الصعودية، وفقاً للتوصيات التي جمعها «بلومبيرغ» واطلعت عليها «العربية Business»، ويؤدي تخفيض تصنيف «بايبر ساندلر» الآن إلى دفع نسبة

الرابعة على التوالي. مع أن وول ستريت متفائلة بالإجماع تقريبا بشأن شركات التكنولوجيا الكبيرة، فهي أكثر حذراً عندما يتعلق الأمر بشركة أبل. وقد اجتذبت سهم 33 توصية شراء مكافئة فقط. وهذا يتضاهل بالمقارنة مع «أمازون» التي حصلت على 68 تصنيفاً، Meta 66 تصنيفاً صعيداً و59 لشركة «نفيديا».

وفقاً لمتوسط تقديرات المحللين التي جمعها «بلومبيرغ». وتعتبر السهم، الذي ارتفع بنسبة 50% تقريبا العام الماضي، في الجلسات الأولى لعام 2024، وانخفض بنسبة 4,3% هذا العام، مما أدى إلى محو ما يقرب من 130 مليار دولار من القيمة السوقية. الأسهم الآن على وشك اختراق منطقة ذروة البيع حيث إنها مستعدة لتمديد الخسائر للجلسة

الشراء المكافئة للشركة إلى مزيد من الانخفاض مع نسبة المحللين المتفائلة بشأن الشركة عند أدنى مستوى لها منذ 3 سنوات. وكانت شركة «أبل» هي شركة التكنولوجيا الكبرى الوحيدة التي شهدت انكماشاً في الإيرادات خلال الأربعة الأربعة الماضية، وتتوقع وول ستريت حالياً نمو الإيرادات بنسبة 3,6% فقط في السنة المالية 2024 وتوسع الأرباح بنسبة 7,9%